

السعودية: الحكم بالسجن سبع سنوات و600 جَلدة على مؤسس أحد المنتديات على شبكة الإنترنت

صرحت منظمة العفو الدولية اليوم أن صدور حكم بسجن الكاتب والناشط رائف بدوي سبع سنوات مع جلده 600 جلدة لقاء تعبيره السلمي عن أفكاره يُعد بمثابة إهانة للعدالة وانتهاك صارخ للالتزامات المترتبة على المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان. وتُعد عقوبة الجَلد من العقوبات البدنية التي يحظرها القانون الدولي إلى جانب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وتدين منظمة العفو الدولية بشدة الحملة الشاملة التي تشنها السلطات السعودية لقمع حرية التعبير عن الرأي؛ كما تدين المنظمة الأحكام العديدة التي صدرت بإدانة ناشطين في حقوق الإنسان خلال عام 2013. وتعتبر منظمة العفو الدولية أن رائف بدوي وآخرين محتجزين فقط لممارستهم حقهم في حرية التعبير عن الرأي بوصفهم سجناء رأي، وتدعو إلى إخلاء سبيلهم فوراً ودون شروط.

وكانت إحدى المحاكم الجزائية بجدة قد أدانت في 29 يوليو رائف بدوي بتهم تشمل من بين جملة تهم أخرى تأسيس وإدارة منتدى عبر شبكة الإنترنت يحمل اسم " الشبكة الليبرالية السعودية الحرة"؛ ولقد رُفعت على المنتدى المذكور تعليقات دون ذكر أسماء أصحابها اعتبرتها السلطات الدينية أنها تعليقات تسيء للإسلام. كما أُدين رائف بدوي بتهمة إهانة رموز دينية في معرض تغريداته وتعليقاته عبر موقعي تويتر وفيسبوك، وانتقاده "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (المعروفة باسم الشرطة الدينية أيضاً)، وإهانة المسؤولين الذين يعارضون تعيين المرأة في مجلس الشورى. كما أصدر القاضي أمراً بإغلاق المنتدى.

إن محاكمة رائف بدوي والحكم عليه جراء ما يعبر عنه من آراء بما في ذلك تشكيكه في التفسير الرسمي للدين والممارسات الدينية لهي أحدث حلقة في مسلسل محاولات السلطات السعودية منع أي شكل من أشكال حرية التعبير عن الرأي.

وخلال العام الجاري، قامت السلطات السعودية بمضايقة أكثر من اثني عشر من أبرز ناشطي حقوق الإنسان أو عمدت إلى ترهيبهم أو احتجازهم أو إصدار أحكام قضائية بحقهم جراء ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات والتجمع. وفي يوم صدور الحكم بحق رائف بدوي، مثّل محاميه وليد أبو الخير، وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان، أمام المحكمة في الجلسة الثالثة عشرة من جلسات محاكمته التي بدأت منذ نحو 20 شهراً بتهمة الازدراء بالنظام القضائي السعودي.

وفي شهر يونيو فقط، أصدرت السلطات السعودية أحكاماً بالسجن على ما لا يقل عن 11 شخصا بسبب تعبيرهم عن آراءهم على شبكة الإنترنت. وفي 24 يونيو/حزيران أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بالدمام أحكاماً تراوحت ما بين

السجن خمس وعشر سنوات لقيامهم برفع تعليقات على موقع فيسبوك دعماً لأحد رجال الدين الشيعة المحتجزين في المنطقة الشرقية التي شهدت قيام السلطات باستخدام القوة المفرطة في قمع المظاهرات فيها.

وفي ذات اليوم أيضاً، أصدرت السلطات حكماً بالسجن ثمان سنوات والمنع من السفر مدة عشر سنوات بحق أستاذ الفقه الدكتور عبد الكريم يوسف الخضر وأحد مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، وذلك بتهم مبهمة من قبيل عصيان ولي الأمر والتحريض على الفوضى من خلال الدعوة إلى التظاهر والإضرار بصورة الدولة من خلال نشر معلومات كاذبة عبر جماعات أجنبية والمشاركة في تأسيس مؤسسة غير مرخصة. وفي وقت سابق من العام الجاري، أي في شهر مارس/آذار تحديداً، أصدرت السلطات أحكاماً بسجن اثنين آخرين من مؤسسي جمعية حسم وهما المدافعان عن حقوق الإنسان د. عبد الله بن حامد بن علي الحامد، ود. محمد بن فهد بن مفلح القحطاني مدة 10 سنوات و11 سنة على التوالي، ومنعاً من السفر لنفس مدة حكم كل منهما بزعم ارتكاب تهم مبهمة أيضاً.

وقبل أسبوع من ذلك التاريخ، أي في 17 يونيو/حزيران، أصدرت المحكمة الجنائية المتخصصة في جدة حكماً بالسجن خمس سنوات بحق الناشط الحقوقي البارز، مخلف بن دهام الشمري، والمنع من السفر مدة عشر سنوات بسبب نشاطه وحراكه السلمي. وفي شهر يونيو/حزيران أيضاً، أصدرت السلطات حكماً بالسجن 10 أشهر بحق ناشطتين بارزتين في مجال حقوق المرأة، وهما وجيهة الحويدر وفوزية العيوني، وذلك لمحاولتهما مساعدة امرأة تتهمها السلطات بالنشور وعدم طاعة زوجها.

وعلاوة على التدابير القمعية المتخذة بحق الناشطين والمنظمات، فلقد حاولت السلطات السعودية محو كل أثر لهم على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، كما فعلوا فيما يتعلق بموقع رائف بدوي "الشبكة الليبرالية السعودية الحرة". وصدر أمر بإغلاق حسابات جمعية حسم عبر مواقع التواصل الاجتماعي في نفس اليوم الذي أمرت فيه السلطات بحل الجمعية. كما صدرت أوامر بإغلاق حسابات مواقع التواصل الاجتماعي للعائدة لعشرات المتظاهرين من الرجال والنساء الذين أُلقي القبض عليهم في الأشهر الماضية، ووُجّهت إليهم تهديدات بسجنهم فترات طويلة في حال قاموا بمناقشة تفاصيل قضاياهم علناً، أو إذا استخدموا شبكة الإنترنت للانخراط في أي شكل من أشكال الحراك والنشاط العام.

إن اعتقال الناشطين وإدانتهم على أساس محتوى تغريداتهم أو الرسائل التي يرفعونها عبر موقع فيسبوك يشير إلى أن السلطات ترصد وتراقب عن كثب الفضاءات العامة المتوفرة للنقاش عبر شبكة الإنترنت. ولقد اتُهم البعض بارتكاب "جرائم" من قبيل الاتصال بمجموعات أجنبية – كانت في أغلب الأحوال عبارة عن منظمات تُعنى بحقوق الإنسان – وتخزين معلومات وتبادلها عبر الشبكة.

كما اتخذت السلطات تدابير تهدف إلى مراقبة برمجيات التشبيك والتواصل الاجتماعي عبر الشبكة والتحكم بها، وشمل ذلك برمجيات وتطبيقات من قبيل فايفر وسكايب وواتس آب. وفي مارس الماضي، تم تسريب خطاب "سري وعاجل" صادر عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية تطلب فيه من مزودي خدمة الإنترنت في المملكة "باتخاذ اللازم لتحقيق السيطرة المنية على الاتصالات". وفي خطاب "رسمي وعاجل" لاحق، طلبت هيئة الاتصالات من جميع مزودي الخدمة أن يعلموا السلطات بالتقدم الذي أحرزوه في مجال مراقبة تطبيقات التواصل الاجتماعي، منوهةً أنه في حال عدم تحقيق أي تقدم على هذا الصعيد فينبغي عليهم تزويد الهيئة بما لديهم من قدرات تقنية تتيح لهم حجب تلك الخدمات والبرمجيات. ومباشرة بعد صدور هذا الخطاب، أعلن القائمون على برنامج فايفر أن هذه الخدمة قد تعرضت للحجب في السعودية، وإن كانت الخدمة قد عادت للعمل بعد أيام قليلة.

